الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية

– دراسة ميدانية– بالمؤسسات الإقتصادية لولاية المسيلة

من إعداد الطالب:

– بوخاري عبد الصمد

تحت إشراف:

– د. رزيقات أبو بكر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
– د. سمان علي	أستاذ محاضر "" ..... ""	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
– د. رزيقات أبو بكر	أستاذ محاضر "" ..... ""	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
– د. بحري علي	أستاذ محاضر "" ..... ""	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2023– 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" وفوق كل علم عليم، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه صلوات ربي وسلامه.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل **" رزيقات أبو بكر "** الذي أشرف علينا إعترافا بجمليه أولا على قبوله على مذكرتنا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طلية مدة إنجازها .

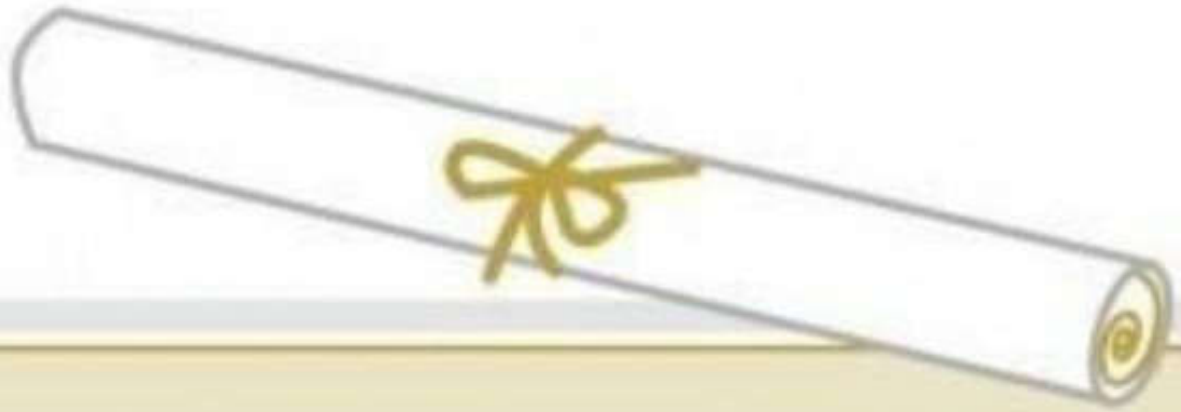

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عز وجل:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمـــي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبـــي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتـــــــي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتـــــــي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة

عبد الصمد

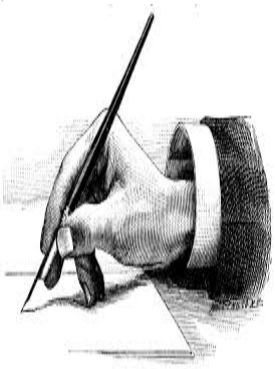

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان.....	–
إهداء.....	–
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
مقدمة.....	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي لمؤسسة	
تمهيد.....	06
المبحث الأول: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات.....	07
المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات ومراحل تطورها.....	07
أولا– تكنولوجيا المعلومات.....	07
ثانيا– مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.....	08
المطلب الثاني: أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات.....	09
أولا– أهمية تكنولوجيا المعلومات.....	09
ثانيا– خصائص تكنولوجيا المعلومات.....	10
المطلب الثالث: أنواع ووظائف تكنولوجيا المعلومات.....	11
أولا– أنواع تكنولوجيا المعلومات.....	11
ثانيا– وظائف تكنولوجيا المعلومات.....	12
المطلب الرابع: متطلبات وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات.....	13
أولا– متطلبات تكنولوجيا المعلومات.....	13
ثانيا – تأثيرات تكنولوجيا المعلومات.....	14
المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء المالي.....	16
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وخصائصه.....	16

أولا– تعريف الأداء المالي.....	16
ثانيا– خصائص الأداء المالي.....	17
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي.....	18
أولا– أهمية الأداء المالي.....	18
ثانيا– أهداف الأداء المالي.....	19
المطلب الثالث: المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي.....	20
أولا– معايير الأداء المالي.....	20
ثانيا– العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....	21
المطلب الرابع: المؤشرات المالية المستخدمة في تقيم الأداء المالي.....	23
المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.....	29
المطلب الأول: أساسيات حول الرقمنة.....	29
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الحوسبة السحابية.....	31
المطلب الثالث: تقنية البلوك تشين.....	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات إقتصادية لولاية المسيلة	
تمهيد.....	36
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....	37
المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة.....	37
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....	38
المطلب الثالث: متغيرات الدراسة.....	41
المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	41
المطلب الخامس: ثبات أداة الدراسة.....	41
المطلب السادس: وصف المعلومات الشخصية للعينة.....	42
المبحث الثاني: توزيع البيانات واختبار الفرضيات.....	46

المطلب الأول: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات محاور الدراسة.....	46
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....	47
خلاصة الفصل.....	53
الخاتمة.....	55
قائمة المراجع.....	59
قائمة الملاحق.....	–

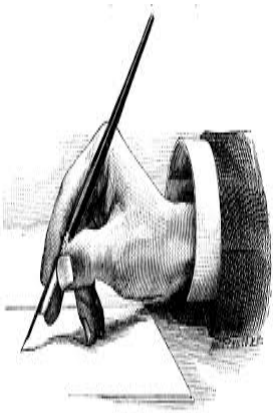

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكارت الخماسي)	38
02	يمثل المتوسط المرجح	39
03	خاص باستمارات الاستبيان	40
04	نتائج معامل "ألفا–كرونباخ" لثبات الاستبيان	42
05	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	42
06	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	43
07	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	44
08	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة	46
09	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني	47
10	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث	49
11	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع	51

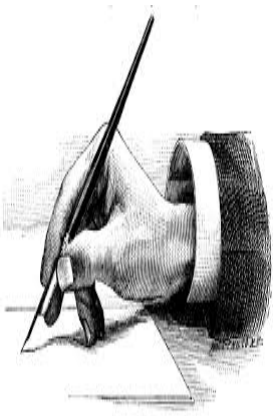

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01	يمثل نسب الاستمارات المسترجعة والغير مسترجعة	40
02	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	43
03	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	44
04	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	45
05	يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الثاني	48
06	يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الثالث	50
07	يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الرابع	52

مـــقـــدمـــة

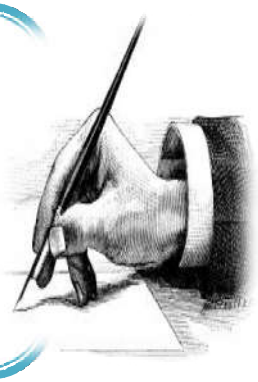

مقدمة:

تشهد المؤسسات اليوم تقدما كبيرا وتحولات جذرية عميقة ومتسارعة في إيقاعها لم يشهد لها التاريخ مثيلا على كل المستويات سواء على الصعيد الاقتصادي والتجاري أو الصعيد التنظيمي أو التكنولوجي، تنعكس هذه التحولات بشكل أو بآخر على المؤسسة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة، ليس من الضروري لتحقيق تقدمها وازدهارها ولكن غالبا حفاظا على بقائها وإستمراريتها، وسط هذه التحولات، تعتبر الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي أهم ميزة للعصر الحالي، بعد أن كان الاقتصاد يعتمد في نموه على عوامل الإنتاج التقليدية من رأسمال ويد عاملة ومواد خام، برزت تكنولوجيا المعلومات لتحدث ثورة لانتهاز الفرص ومواجهة التحديات وإحداث تغيرات إيجابية لمستخدميها، وبناء علاقات أكثر وضوحا وتعقيدا ولكن أكثر كفاءة وأقل تكلفة، هذا ما جعل المؤسسات تستخدم برامجها وأدواتها في تفعيل العملية الإدارية وتدعيم القرارات والاستغلال الأمثل للمعلومة، لما ينجر عنها من الرفع في الحصة السوقية بالمساهمة في خلق منتجات جديدة، سرعة تأدية المهام، تخفيض تكلفة الإنتاج، مضاعفة مستوى الجودة، وبالتالي تحسين نشاطها المالي.

أصبحت تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في مؤسسات الأعمال الحديثة وأصبح يتطلب من المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها مواكبة هذا التقدم التقني الهائل إذا كان هدفها الاستمرارية والبقاء، فقد دخل العالم عصرا متطورا ليس له حدود، تؤدي فيه تكنولوجيا المعلومات دور الأعمدة الحاملة لهذا التقدم الذي أصبح علامة مميزة لهذا العصر.

وعلى هذا الأساس تسعى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية جاهدة للبحث عن السبل الكفيلة للتكيف مع المتغيرات الجديدة، ومواكبة التطورات المستمرة باكتساب وسائل وتكنولوجيات جديدة والتواصل من أجل كسب فعالية وكفاءة إنتاجية عالية والتي تساعدها في تحسين الأداء المالي.

أولا – الإشكالية

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

– ما هو أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية تمكننا من الإجابة عن الموضوع شكلا ومضمونا ويمكن حوصلتها فيمايلي:

1- ما مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة ؟

2- ما هي العوامل المؤثرة في تحسين الأداء المالي المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة؟

3- هل يوجد دور إيجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة؟

ثانيا- الفرضيات

1- نعم تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

2- إستخدام الأمثل للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

3- نعم يوجد دور إيجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة.

ثالثا- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في مدى تبيان أهمية تكنولوجيا المعلومات ومدى استخدامها من قبل المؤسسات الاقتصادية، والوقوف على مساهمتها في الرفع من مستويات الأداء المالي لهذه المؤسسات واعتبار هذه التكنولوجيات أساس تنافسية المؤسسة وضرورة حتمية لإستمراريتها ونموها، كما يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في زيادة تحسيس وتوعية مسيري المؤسسة بضرورة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ضمن عملياتها التسييرية، بهدف الارتقاء إلى مصاف المؤسسات الاقتصادية الدولية.

رابعا- أهداف الدراسة

هدفنا من هذه الدارسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- المساهمة في إثراء المعارف النظرية والتطبيقية لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

- تقديم صورة واقعية لإستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الإقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي.

– حث المؤسسات الاقتصادية باستخدام تكنولوجيا المعلومات واعتبارها أساس بقاءها وإستمراريتها وكأداة لتحسين أداءها المالي.

– محاولة التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

– معرفة حقيقة إمكانية وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

خامسا– أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع للأسباب التالية:

– **السبب الذاتي:** الميول الشخصي لهذه الموضوعات الحديثة.

– **السبب الموضوعي:** يتمثل في دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من جهة وأهمية الأداء المالي في بقاء المؤسسة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى، فضلا عن احتلالها مكانا هاما في الكتابات العلمية، كما راجع السبب أيضا إلى التطورات السريعة في التكنولوجيا.

سادسا– المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية الدراسة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين:

– **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

– **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية فقد كان الغرض منه إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية بالاعتماد على الاستبيان، ثم القيام بتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

سابعا– حدود الدراسة

تتعلق حدود هذا البحث في دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي على أرض الواقع، وذلك من خلال حدود مكانية وأخرى، زمنية، وأيضا حدود بشرية يمكن توضيحها كالآتي:

– **الحدود المكانية:** تم إسقاط هذه الدراسة على مستوى المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة.

– **الحدود الزمانية:** تم إسقاط الجانب التطبيقي من الدراسة على المؤسسة محل الدراسة في الفصل الثاني 2023-2024.

– **الحدود البشرية:** اقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من الموظفين في مصالح مختلفة في العينة المدروسة.

ثامنا– الدراسات السابقة

تتمثل في:

– **دراسة براح فريال، " بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمؤسسة"،(2019-2020)**، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات محل اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية وذلك لما لها من تأثير على أدائها العام بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على مختلف المفاهيم النظرية لكل من تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي.

– **دراسة " ولهي بوعلام بعنوان " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي"، 2019**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، حيث أجرى الباحث دراسة على عينة متكونة من عدة مؤسسات اقتصادية معتمد في عملية جمع البيانات اللازمة على استمارة احتوت على فقرات متعلقة بمؤشرات قياس متغيرات الدراسة، لتتم بعد ذلك عملية التحليل باستخدام مجموعة من أدوات الإحصاء المتمثلة في برنامج SPSS20، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

– **دراسة "زموري ندى" و "بنور روميسة"، "بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمؤسسة"، (2021-2022)**، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ميلة، وبغرض الوصول إلى هدف الدراسة فقد تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 34 موظف يعبر عن آراء هم، والذي تضمن ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يمثل البيانات الشخصية لأفراد العينة، أما المحور

الثاني فيتعلق بالمتغير المستقل أبعاد) تكنولوجيا المعلومات) ويقيس 05 أبعاد شبكة المعلومات والاتصال الأجهزة والبرمجيات، قواعد البيانات، الموارد البشرية وجودة الخدمات، فيما تعلق المحور الثالث بالمتغير التابع (الأداء المالي)، تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS" ومن خلال أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن إبعاد تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

-دراسة رغيسي بشرى " و ""بوشامة شميسة" بعنوان دور" "تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (2017-2018)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والتي تعد من أهم متطلبات العصر الحالي، ألا وهي أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات رغبة ملحة لدى المؤسسات، فنظرا للتسارع المتزايد في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح على المؤسسة قياس وتقييم أدائها بصورة دورية وهذا في محاولة منها لتحسينه بصورة مستمرة.

تاسعا - هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين :

- الفصل الأول بعنوان النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي للمؤسسة ، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول تكنولوجيا المعلومات، أما في المبحث الثاني خصصناه لأساسيات حول الأداء المالي، أما المبحث الثالث فقد تناولنا دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي.

- أما الفصل الثاني فهو بعنوان دراسة التطبيقية للمؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة عرض وتحليل النتائج التطبيقية، وانتهت الدراسة بخاتمة .

الفصل الأول

الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي

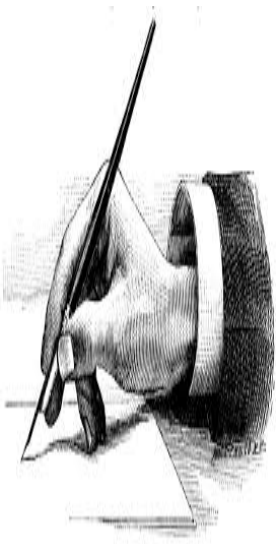

تمهيد:

إستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت أحد دعائم أو المحرك الأساسي لأي تطور ونمو في أي مؤسسة وما يمكن أن تحققه على مستوى كل المجالات التي تستخدمها في وظائفها وأنشطتها، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات على أنها جزء من نظام المعلومات وعلى أنها الجانب التكنولوجي لنظم المعلومات وتتضمن الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات وغيرها لذلك تعني الأدوات التي تساعدنا على استقبال البيانات واسترجاعها وتخزينها ونقلها بشكل إلكتروني.

من الناحية الثانية يعد الأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذا فإن الأداء ليس بمفهوم جديد على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية.

وبغرض التعرف أكثر على الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي للمؤسسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء المالي**
- **المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي**

المبحث الأول: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنواع المؤسسات الهادفة وغير الهادفة إلى الربح في عملياتها المختلفة سواء كان ذلك في عمليات التخطيط والإشراف أو التوثيق أو الشؤون الإدارية أو المالية أو غيرها من أوجه النشاط، بالإضافة إلى أنها تحل كثيرا من المشاكل العمل وتؤدي قدرة الموارد الأخرى للمؤسسة، كما أنها تعتبر مصدرا لخلق القيمة.

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات ومراحل تطورها

سنطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وهذا من خلال تحديد التعريف ومراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.

أولا- تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من التعاريف لتكنولوجيا المعلومات، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** "عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة المجالات الحياة". [1]

- **التعريف الثاني:** تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها:" هي نموذج تقني اقتصادي، تؤثر في تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات في الاقتصاد، يعتمد على مجموعة مترابطة من الاكتشافات المعمقة في الحواسيب الإلكترونية، هندسة البرمجيات، أنظمة الرقابة والاتصالات البعدية، مما يسمح من تخفيض تكاليف التخزين، المعالجة، تبادل وتوزيع المعلومات بشكل كبير جدا. [2]

التعريف الثالث: تعريف وزارة التجارة والصناعة البريطانية: "هي الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو صوتية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، ذلك بواسطة توليفة من الآلات الالكترونية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية". [3]

---

[1]- السالمي علاء عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2002، ص 20.

[2]- ولهي بوعلام، محادي عثمان، **مقال بعنوان: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي**، منشور بمجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 199.

[3]- بوحنية قوي، **الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص86.

– **التعريف الرابع:** كما عرفها Patterson بأنها: "النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسال هذه المعلومات وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة ومن أهم هذه النظم التكنولوجية: تكنولوجيا توصيل المعلومات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد والبرامج الجاهزة. [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة المعلومات والوسائل والأجهزة والبرمجيات وشبكات الاتصال وتقوم بمعالجة وتخزين وتنظيم وإرسال واسترجاع المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب للوصول إلى أهداف المؤسسة.

ثانيا– مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رغم حداثته نسبيا وارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا تستطيع أن نوضح بان هذا المصطلح ليس وليد الساعة بل لكونه ارتبط بالمعلومات والاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث. وهكذا نجد مثلا إن تكنولوجيا المعلومات مترابطة فيما بينها وقد مرت بمراحل تاريخية عدة نوجزها بخمس مراحل أساسية هي : [2]

1– مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها مثل الكتابة المسمارية والسومرية ثم الكتابة التصويرية وحتى ظهور الحروف، التي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

2– مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثانية: والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا.

3– مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، الهاتف، المذياع، التلفاز، الأقراص، الأشرطة الصوتية اللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية، هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

---

[1]– دحموني خليجة، **مقال بعنوان: تكنولوجيا المعلومات وأثرها على المزيج التسويقي**، منشور بمجلة علمية دولية محكمة، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 21، 2017، ص 232.

[2]– بلقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012– 2013، ص 134.

4- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: وتتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحله وأجياله المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وآثاره الإيجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في التزاوج والترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولا إلى شبكات المعلومات وفي قمتها شبكة الانترنت.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات

سوف يتم تسليط الضوء في هذا المطلب على أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات.

أولا- أهمية تكنولوجيا المعلومات

لا شك أن أهمية تكنولوجيا المعلومات تنبع من أهمية المعلومات نفسها، والتي تمثل العصب الحيوي لنشاط المؤسسة، وتكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات في توفير الفرصة لتطبيق أفضل لقانون إقتصاد الوقت والجهد والمال بالإضافة إلى النقاط التالية: [1]

- **تخزين المعلومات وإسترجاعها:** تتمتع تكنولوجيا المعلومات بالقدرة على تخزين كميات هائلة من البيانات والمعلومات التي يمكن العودة إليها وإسترجاعها في أي وقت.

- **الإستجابة لمتطلبات البيئة والتكيف معها:** إن تطبيق مفهوم تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات جعل من الضروري على كل مؤسسة مواكبة التطورات من أجل تجنب إحتمال العزلة والتخلف في عصر المعلومات والتنافس حول تقديم السلع والخدمات على أساس معايير الكفاءة والفعالية.

- **إلغاء حوافز الوقت في عالم المال والأعمال والتجارة وغيرها:** فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات عقد الصفقات في ثوان في أي وقت عبر الإنترنت أو أجهزة الحاسوب أو غيرها من الأجهزة التكنولوجية الحديثة.

---

[1]- مباركي صالح، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022-2023، ص104.

– **تساهم في تطوير المهارات والمعرفة التي تثري الجانب الفكري للموارد البشرية:** وهو ما يساعد على تقييم الأعمال والأفكار الإبداعية.

– الدور الفعال الذي تلعبه في الربط والتقريب بين الأشخاص والأمم والشعوب، على سبيل المثال إنتشار الهاتف المحمول الذي يعد من بين أنجح وسائل الإتصال والتبادل بين الموارد البشرية.

– إجراء حسابات رقمية كبيرة الحجم وفائقة السرعة

ثانيا– خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها: [1]

– **تقليص الوقت:** تقرب التكنولوجيا جميع الأماكن الإلكترونية من بعضها البعض، على سبيل المثال تتيح الإنترنت لكل شخص إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها بسرعة، بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

– **رفع الإنتاجية:** يؤدي الإستخدام الجيد والفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الإنتاجية حتما.

– **المرونة:** تتعدد إستخدامات تكنولوجيا المعلومات لتعدد إستخداماتنا لها بشكل جيد وفعال، أبسط مثال على ذلك أجهزة الكمبيوتر التي نستخدمها في حياتنا اليومية والعملية، فهو وسيلة للكتابة والقيام بمختلف العمليات المعقدة مثل الإتصال عن بعد أو عن قرب، كما أنها تزيد من كفاءة الإنتاج وتوفر مرونة أكبر في تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالآلات محدودة الإستخدام.

– **تقريب المسافة:** صار من الممكن نقل المعلومات على الفور بين أي نقطتين في العالم.

– **الذكاء الاصطناعي:** أهم ميزة لتكنولوجيا المعلومات هي تطوير المعرفة وتقوية فن تدريب المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في الوصول إلى المعلومات.

– **قابلية التحويل:** هي القدرة على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، مثل تحويل رسالة مسموعة إلى رسالة مطبوعة أو قابلة للقراءة مع القدرة على التحكم في نظام الإتصال.

– **قابلية التوصيل:** تعني إمكانية التوصيل بين الأجهزة الإتصالية المختلفة.

[1]– مباركي صالح، المرجع السابق، ص105.

– **التفاعلية:** أي أن المستخدمون، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو جماعات، هم مرسلون ومستقبلون في نفس الوقت.

– **اللامركزية:** هي تعني إستقلالية تكنولوجيا المعلومات وإستمرارية عملها في جميع الأحوال.

– **الحركية:** يقصد بها أنه يمكن للمستخدمين الإستفادة من الخدمات مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة أثناء التنقل.

المطلب الثالث: أنواع ووظائف تكنولوجيا المعلومات

تتسم تكنولوجيا المعلومات بمجوعة ومن أنواع ووظائف الأساسية والتي تساهم في تسهيل النشاطات الإدارية داخل المؤسسات على اختلاف نشاطاتها.

أولا– أنواع تكنولوجيا المعلومات

تأخذ تكنولوجيا المعلومات تصنيفان: [1]

1– أنواع التكنولوجيا حسب الإتاحة: إن تكنولوجيا غير متاحة بنفس القدر بين المجتمعات، فهناك متطورة وهناك متوسطة وهناك متخلفة، ولكن هناك طريقة ما تنتقل بها هذه التكنولوجيا بين مختلف المجتمعات ولكن قبل ذلك يجب أن نفرق بين نوعين من التكنولوجيا.

أ– التكنولوجيا المتاحة: وهي تكنولوجيا يسمح صانعها وهم المجتمعات المتقدمة للمجتمعات المتخلفة بالاطلاع عليها واستغلالها، وهي في غالب الأحيان إما تكون تجارية أي تباع في شكل سلع، مثل: الآلات والمعدات والتجهيزات التكنولوجية، بالإضافة إلى بعض البرمجيات المصاحبة لتلك التجهيزات سواء من أجل العمل بها، أو من أجل إصلاحها عند العطب.

ب– التكنولوجيا غير متاحة: هي تكنولوجيا التي تسعى تلك المجتمعات إلى عدم نقلها إلى المجتمعات المتخلفة وذلك يرجع إما لحساسية هذه التكنولوجيات، خاصة في القطاعات العسكرية والفضائية، والعلوم الجد حديثة كالفيزياء النووية وغيرها.

---

[1]– زموري ندى، بنور روميسة، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021–2022، ص9.

وهذا لترك تلك المجتمعات في تخلف حتى تكون سوق استهلاكية وفي تبعية دائمة، وتتجلى هذه الصورة مثلا في بيع تكنولوجيا السيارة كوسيلة وعدم بيع تكنولوجيا صنع السيارة، وتنطبق هذه الفكرة على الكثير من التكنولوجيات، كما أن هذه المجتمعات المنتجة لتكنولوجيا تسمح للمجتمعات المتخلفة للحصول على التكنولوجيات القديمة وليست الحديثة أي الأجيال السابقة وليست الآنية.

2- أنواع التكنولوجية حسب التجسيد: يمكن للتكنولوجيا أن تكون مجسدة أو خشنة كما يمكنها أن تكون غير مجسدة أو ناعمة.

أ- التكنولوجيا المجسدة أو الخشنة: يتجسد هذا النوع من التكنولوجيا إما في رأس المال البشري، أو في المعدات والآلات والتجهيزات الرأسمالية وفي السلع الاستهلاكية المعمرة السيارات الراديو، التلفزيون...الخ).

ب- التكنولوجيا غير المجسدة أو الناعمة: لا يأخذ هذا النوع التكنولوجيا في شكلها المادي، وإنما تتمثل في المعرفة المتعلقة باستخدام وصيانة وتوطين وتطوير التكنولوجيا المجسدة، تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة إلى تطبيقات علمية وعملية مفيدة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا- وظائف تكنولوجيا المعلومات.

لتكنولوجيا المعلومات العديد من الوظائف أهمها: [1]

1- الحصول على البيانات: تعتبر هذه الوظيفة هي الأولى التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات عن طريق تكديس البيانات وتجميعها، وأن جمع البيانات هي عبارة عن إستحصال البيانات المتعلقة بعمليات المؤسسة وغيرها من الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية، وإعدادها للمعالجة عن طريق إدخال البيانات وتسجيلها وتحريرها، وتقوم الموارد البشرية بتسجيل هذه البيانات على أوساط مادية مثل الورق وإدخالها مباشرة في أجهزة الكمبيوتر من طرف الموارد البشرية العاملة في النظام.

2- المعالجة: تتمثل في إجراء مختلف العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات وتحويلها إلى معلومات، حيث تشمل تحويل كل أشكال البيانات أو المعلومات وتحليلها وتركيبها، وتشمل المعالجة على عمليات مختلفة كمعالجة المعلومات ومعالجة الكلمات والوثائق المستندة إلى النص بما فيها التقارير والأخبار والمراسلات، ومعالجة الأصوات والصور.

[1]- مباركي صالح، المرجع السابق، ص106.

3- توليد المعلومات: غالبا ما تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتوليد المعلومات عن طريق المعالجة، فتوليد المعلومات هو تنظيم البيانات والمعلومات بطريقة مفيدة، سواء في شكل أرقام أو أصوات أو صور مرئية وأحيانا إعادة توليد المعلومات بشكلها الأصلي، وفي أحيان أخرى يتم توليد شكل جديد.

4- التخزين: إن تخزين المعلومات هو جزء لا يتجزأ من نظم المعلومات، فالتخزين هو نشاط نظام المعلومات تخزن فيه البيانات والمعلومات بطريقة منظمة لإستخدامها كمخرجات عندما يحتاج المستفيد إليها.

5-الإرسال: يقصد به إرسال المعلومات من موقع إلى آخر بإستخدام وإعتماد أوساط متعددة مثل الأقمار الصناعية والألياف الضوئية وغيرها.

المطلب الرابع: متطلبات وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات

تتسم تكنولوجيا المعلومات بجملة من متطلبات وتأثيرات يمكن إيجازها في مايلي:

أولا- متطلبات تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من الإمكانات والمتطلبات التي يلزم توفرها لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وذلك على النحو التالي: [1]

- متطلبات إدارية وتنظيمية وبشرية.
- متطلبات فنية ومالية.
- متطلبات اجتماعية ونفسية.

وسوف نركز في هذا العنصر أكثر على المتطلبات الإدارية، التنظيمية، والبشرية.

- الحد من بيروقراطية العمل المكتبي، وتبسيط إجراءات العمل بما يسمح بتقليل العمل اليدوي، والمجهود البدني ليحل محله وظائف جديدة تتيح فرصة للأفراد والعاملين للتجديد والابتكار.
- تطبيق الأساليب الحديثة والمعاصرة في مختلف سياسات الموارد البشرية كالتعيين والتحفيز .

[1]- زموري ندى، بنور روميسة، المرجع السابق، ص13.

– إتاحة الفرصة للترقية، وتنمية الكفاءات، وتطوير المسارات الوظيفية أمام العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

– تدعيم وتأييد الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسسة.

– تنمية نظام فعال للمزايا والأجور للعاملين.

– الانتقال من الوسائل التقليدية في تقييم أداء للعاملين إلى الوسائل الحديثة التي تعتمد على المداخل المعتمدة في التقييم على أساس فرق عمل.

– تدعيم وجود الكوادر البشرية ذات الاستعداد والإصرار، والرغبة في تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف قطاعات النشاط.

ثانيا – تأثيرات تكنولوجيا المعلومات

رغم ما تمنحه تكنولوجيا المعلومات من مزايا وايجابيات، إلا أنه يجب النظر إليها على أنها غير خالصة من العيوب، بل على العكس من ذلك فهي تحوي جوانب سلبية نوضحها من خلال هذا العنصر في إطار الحديث عن الآثار الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا المعلومات

1– الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات: وتتمثل في مايلي: [1]

– التمكن من إنجاز المسائل الحسابية وعمليات المعالجة، الأعمال الورقية بشكل أسرع بكثير مما يقوم به الأفراد.

– مساعدة المنظمات على التعرف الأوسع والأشمل على نماذج المبيعات الخاصة بالزبائن.

– إمكانية التقدم في المجالات الطبية والجراحية ومراقبة المرضى.

– التزويد بإمكانيات وكفاءات جديدة، من خلال خدمات مثل: الصراف الآلي، السيطرة الآلية على الطائرات، والمطارات.

– توزيع المعلومات بشكل دوري إلى ملايين بين الأفراد في مختلف مناطق العالم.

[1]– زموري ندى، بنور روميسة، المرجع السابق، ص15.

– التقليل من الاتصالات الشخصية المباشرة لوصول شبكة اتصال وسيطة بين الشركات وهذا ما يساهم في تحقيق التكاليف (التنقل، الإقامة ....)

– الحاجة إلى عمالة أعلى خبرة وتعلمها وبالتالي زيادة أجور العاملين.

2– الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات: وتتمثل في مايلي: [1]

– حوسبة النشاطات التي كان يؤديها الأفراد ستوقف أو تعمى بعض الأفراد.

– تسمح للمنظمات بجمع معلومات تفصيلية عن الأفراد، وبذلك قد تتجاوز على خصوصياتهم، وحرياتهم الفردية.

– استخدامها المكثف يسبب الإرهاق والمشاكل الصحية.

– تسبب شكل المجتمعات في حالات الأعمال غير المتوقعة أو غير المعروفة، في هذه النظم الآلية.

– من الممكن استخدامها، خاصة الإنترنت في توزيع نسخ قانونية وبطريقة غير قانونية وبطريقة غير مشروعة من البرمجيات والمقالات والكتب والممتلكات الفكرية الأخرى.

– تجول العلاقات بين العاملين أقل أساسية.

– هناك أشخاص لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب عمل بسب هذه التكنولوجيات.

[1]– زموري ندى، بنور روميسة، المرجع السابق، ص15.

المبحث الثاني: أساسيات حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي جانبا مهما من أداء المؤسسات حيث يعكس مدى قدرتها على خلق الثروة وإرضاء الأطراف ذات المصلحة، وإن عدم تحقيق المؤسسة للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر، إذ أن الأداء يعتبر أحد المؤشرات المستخدمة في الحكم على كفاءة الشركات ومدى تحقيق أهدافها بفعالية من خلال معايير ومؤشرات مالية قابلة للقياس تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وخصائصه

للأداء المالي عدة تعاريف وخصائص سنقوم بعرض بعض منها كما يلي:

أولا- تعريف الأداء المالي

هناك العديد من التعاريف للأداء المالي، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** الأداء المالي هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والقطاع الذي تنتمي إليه لمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح. [1]

- **التعريف الثاني:** يقصد بالأداء المالي هو مدى قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة، وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والفني والإداري خلال فترة زمنية معينة." [2]

- **التعريف الثالث:** يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات جداول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى. [3]

---

[1]- توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص 3.

[2]- الشواورة فيصل محمود، **الإستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 233.

[3]- عبد العالي بن عمر، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، 2016- 2017، ص69.

التعريف الرابع: الأداء المالي هو نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من الموارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول الى الأهداف المسطرة، وهو المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.

ثانيا- خصائص الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بالخصائص التالية: [2]

- يعتبر الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو السهم التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم والنجاح من غيرها.

- الأداء المالي لتدارك التغيرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر، إذا كانت تواجه صعوبات نقدية أو مشاكل في الربحية، أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل.

- الأداء المالي أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقاتها.

- الأداء المالي للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل، أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

- يعبر الأداء المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة، ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة، حتى يتسنى للمؤسسة تحديد مستوى الأداء المالي بدقة وفعالية

[1]- عبد العالي بن عمر، المرجع السابق، ص69.

[2]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص45.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

للأداء المالي أهمية وأهداف كثيرة نذكر منها ما يلي:

أولا- أهمية الأداء المالي

تظهر أهمية الأداء المالي للشركة عادة من خلال ما يحتاجه المديرون من قياس الأداء لبيان كيف هو أداء المؤسسة مع مرور الوقت والمساعدة على التنبؤ باستمرار عن الحالة المستقبلية للشركة وعليه يمكن تحديد أهمية الأداء المالي في الشركة كما يلي: [1]

- تعتمد الرؤية المستقبلية للشركة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه.

- يقدم الأداء المالي مفهوما وأدوات قياس رئيسية ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف.

- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها الشركة، وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات.

- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها الشركة في إنجاز أهدافها بنوعيها القصيرة والبعيدة الأمد؛ يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها الشركة.

- كم أن الأداء المالي يعد مقياسا ومؤشرا للتأثير الإيجابي لتحسين الجودة ولأنه يساعد في تشخيص مواقع الخلل التي تعاني منها الجودة وطبيعة الاستخدامات المالية لعناصرها.

[1]- ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 140.

ثانيا- أهداف الأداء المالي

يمكن إبراز أهداف الأداء المالي ما يلي: [1]

1- السيولة والسير المالي: تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة المخزونات والقيم القابلة للتحويل الى أموال متاحة ، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يجبر المؤسسة الى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

2- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

3- المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها والمردودية كهدف عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال المالي وهو بدوره يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4- إنشاء القيمة: إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل فإذا لم يتمكن المسيرين من إنشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون الى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

5- نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، وعليه فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار ...الخ.

---

[1]- جزاري بسمة، بن عمر حليمة، **إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2022-2023، ص16.

المطلب الثالث: المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي

الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على توفير الموارد المالية واستخدامها بطريقة تحقق أهدافها لضمان نجاحها واستمرارها وذلك باستخدام مؤشرات مالية تسمح بإجراء مقارنة بين الأداء المالي الماضي، الحالي والمتوقع.

أولا- معايير الأداء المالي

يعتمد الأداء المالي على جملة من المعايير نذكر أهمها فيمايلي: [1]

1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسات للسنوات السابقة إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية. وتكمن أهمية هذا المعيار في إعطاء فكرة على الإتجاه العام والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

2- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية مستأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعة رغم إتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول يعتمد فيها على هذه المعايير.

4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لفترة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

[1]- أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص78.

ثانيا– العوامل المؤثرة في الأداء المالي

وتتمثل في مايلي:

1– العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي: سنسلط الضوء في هذا العنصر على أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، ولعل أهما ما يلي: [1]

– **الهيكل التنظيمي:** يعد الهيكل التنظيمي وسيلة حيوية لمساعدة المنظمات في انجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، لكونه متغيرا رئيسيا يؤثر في العديد من المتغيرات والجوانب التنظيمية لأي منظمة. وقد تركز اهتمام المفكرين والباحثين على تحديد أبعاد الهيكل التنظيمي ومدى علاقتها بأداء المنظمة.

– **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وايجابية، وكذلك جودة المعلومات المالية وسهولة انتقالها بين مختلف الفروع والمصالح، وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

– **حجم المؤسسة:** يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

– **عمر المؤسسة:** يقصد بعمر المؤسسة عدد السنوات التي مرت منذ تأسيسها، وفيما يخص أثر عمر المؤسسة على الأداء المالي، فيمكن القول أن المؤسسات التي لها عمر قد تتفوق على المؤسسات الجديدة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدد من العوامل فمن ناحية أن قدم المؤسسة يبعث لدى الأفراد شعور بالطمأنينة عند التعامل معها وذلك اعتبارا منهم أنه إن لم تتمتع بإدارة جيدة لما بقيت في السوق.

– **إنتاجية المؤسسة:** تعني الإنتاجية تحقيق أكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات، والإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات قياسا بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي، ويتم احتساب الإنتاجية من خلال احتساب معدل دوران

[1]– بن عياش ليلية، بوالوارت منى، **محددات الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، 2020–2021، ص ص 60–64.

الأصول، حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على استغلال كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات.

– **الرافعة المالية:** هناك ارتباط بين الأداء المالي والرفع المالي في المؤسسات، وفي ظل أي هيكل مالي نجد بأن الأرباح لكل سهم والعائد على حقوق الملكية للمساهمين تزداد كلما زادت الرافعة المالية، فعندما تقوم الشركة بالاقتراض بمعدل ثابت التكلفة لتمويل عملياتها واستثماراتها فإنها تحقق من ذلك عائدا على الاستثمار يزيد على تكلفة الديون فسيؤدي ذلك إلى زيادة العائد الموزع على المساهمين، وهذا من ايجابيات الرفع المالي، أما إذا لم تستطع المؤسسة من تحقيق عائد يفوق تكلفة التمويل بالديون فعندئذ يصبح الرفع المالي سالبا.

– **نسبة السيولة:** تمثل نسبة التداول مقدرة المؤسسة على دفع الالتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليها، وثم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الالتزامات المتداولة".

– **معدل نمو المبيعات:** تعتبر المبيعات عنصرا يتم الاعتماد عليه في إيجاد العديد من المعايير المالية التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها، إضافة إلى أن معيار نمو المبيعات احد معايير النجاح للمؤسسة، ومن خلال نمو المبيعات يمكن التنبؤ بالمبيعات، حيث يتم تحديد المتوقع من التدفق النقدي، وتستخدم المؤسسات التنبؤ بالمبيعات من أجل توقع المتطلبات من التدفق النقدي، وتعزيز إدارة المخزون بفعالية.

– **نسبة توزيعات الأرباح النقدية:** تعد الأرباح المحققة في المؤسسة المحدد الرئيسي لمقدار التوزيعات، رغم أن الإدارة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في هذه النسبة قدر المستطاع، ويكون مجلس الإدارة المسئول الأول في تحديد نسبتها، وهي بمثابة تدفق نقدي داخلي للمساهمين نظير استثمارهم في أسهم المؤسسة. [1]

2– العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي: ولعل أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة تتمثل في ما يلي:

– **العوامل الاقتصادية:** تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه المؤسسة، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم ومعدلات البطالة وخصائص الاستثمار في المجتمع ومعدلات الفائدة السائدة، وبعض السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات المالية والنقدية للدولة ... الخ ،

[1]– بن عياش ليلية، بوالوارت منى، المرجع السابق، ص65.

كل ذلك اثر ويؤثر في رسم وصياغة إستراتيجية المؤسسة بما يفرض فرص جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، أو ما ينتج عنه من تهديدات جدية مثل تدبدب أسعار السوق.

– **العوامل الاجتماعية والثقافية:** لا تقل هذه الأخيرة عن سابقتها، نظرا لوزن البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة ومساهمتها في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى، وتتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة، وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين الأداء الملي للمؤسسة.

– **العوامل السياسية والقانونية:** وتتجلى هذه العناصر بوضوح في حالات الاستقرار الأمني والسياسي، متمثلة بالعلاقات مع العالم الخارجي والقوانين وطبيعة النظام السياسي للدولة، فأداء المؤسسة يتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات الدولية ونوعيتها والسياسات الخارجية التي تتبعها الدولة، ولكنها في النهاية توفر هذه العوامل الفائدة الحقيقية للمؤسسة من أجل تحسين أداءها وتطويره. [1]

المطلب الرابع: المؤشرات المالية المستخدمة في تقيم الأداء المالي

إن تحليل النسب المالية يعتبر واحد من أهم أساليب التسيير المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا – نسب السيولة

تتمثل فيمايلي:

1– تعريف نسب السيولة: هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير، والأهمية النسبية لمكونات الأصول المتداولة، ودرجة سيولتها التي تعبر عن إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة. [2]

2– أنواع نسب السيولة: تتمثل في مايلي:

أ– نسبة السيولة العامة: تدل هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات

[1]– بن عياش ليلية، بوالوارت منى، المرجع السابق، ص66.

[2]– دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 83 .

المتداولة المفاجئة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

ب- نسبة السيولة الأصول: تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية: [1]

نسبة سيولة الأصول= الأصول المتداولة / مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة اكبر من 0.5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة اكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة السيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

ج- نسبة السيولة المختصرة: تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة سيولة العامة وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة= (القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة) /الديون قصيرة الأجل

في الحالات العادية عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل .

د- نسبة السيولة الجاهزة: يهتم المحللون بهذه النسبة لان الاستثمارات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة وهي التي تعتمد عليها في الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بشكل رئيسي ويتم احتسابها بالشكل التالي :

---

[1]- طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المالية المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 – 2015، ص46.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3

ثانيا – نسب التوازن الهيكلي

تكمن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ومن أهم هذه النسب نجد: [1]

1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100 % فان رأس المال يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) X100 %

2- نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للامان ، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص= (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) X100 %

ثالثا– نسب الدوران (النشاط)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب:

[1]– عبد الرؤوف عزالدين، **محاضرات في مقياس التسيير المالي**، مقدمة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016–2017، ص 31.

1- معدل دوران المخزون: يشكل المخزون احد أهم مفردات الاستثمار في الأصول المتداولة والأكثر أهمية في عملية التشغيل وعليه فان هناك حرص شديد من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون ومكوناته الرئيسية مثل البضاعة الجاهزة والمواد الأولية، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= تكلفة الإنتاج المباع / متوسط المخزون

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون= 360 / معدل دوران المخزون

2- معدل دوران الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

3- معدل دوران الحسابات المدينة: وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل، ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشاة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة ولكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي وذلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوما، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات / الحسابات المدينة

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة

4- معدل دوران الموردين (نسبة دوران الموردين): تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين، وتعبر عنها بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / (موردين + أورق الدفع)

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الموردين

رابعا – نسب المديونية

تتمثل في:

1- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

2- نسبة قابلية للسداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية: [1]

نسبة قابلية للسداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

خامسا- نسب الربحية (المردودية)

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

[1]- عبد الرؤوف عزالدين، المرجع السابق، ص ص 31-32 .

1- **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: [1]

نسبة مردودية الأموال الخاصة = (الربح الصافي / الأموال الخاصة) X 100

2- معدل العائد على الاستثمار: من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار= (الربح الإجمالي / مجموع الأصول) X 100

[1]- اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 – 2009 ، ص 54 .

المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

نتناول في هذا المبحث دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال المفاهيم العامة حول الرقمنة وكذا الحوسبة السحابية، وسيتم التطرق البلوك تشين

المطلب الأول: أساسيات حول الرقمنة

نتناول في هذا المطلب تعريف الرقمنة وأهدافها، بالإضافة إلى تحديات الرقمنة.

أولا- تعريف الرقمنة

تعرف الرقمنة "على أنها من أهم إنجازات التكنولوجية الرقمية للمعلومات وتعني إسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة من نصوص وأصوات وأنغام وصور ثابتة ومتحركة، وتحويل هذه الأنساق إلى سلاسل رقمية قوامها الصفر والواحد، حتى تتلاءم مع نظام الإعداد الثنائي أساس عمل الكمبيوتر ".[1]

ثانيا- أهداف الرقمنة

يمكن تلخيصها فيما يلي : [2]

- **حماية المجموعات الأصلية والنادرة:** حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها هشة وبالتالي لا يسمح للمستفيد بالإطلاع عليها.
- **التشارك في المصادر والمجموعات:** تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه، اتجاها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من أجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية.
- **الاطلاع على النصوص:** بالرغم من أن الاتصال الفيزيائي للمستفيد مع مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة، إلا أن هذه العملية يمكن أن تتيح في بعض الأحوال – قراءة أفضل من تلك

---

[1]- عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 258.

[2]- أحمد بوشنافة، فاطنة بوداوي، **تطبيق الإدارة الإلكترونية لعصرنة التسيير العمومي تجربة قطاع العدالة بالجزائر على مستوى بلدية بشار**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 01، 2018، ص 291.

التي يتيحها النص الأصلي، كما توفر بعض الإمكانيات والخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص وتصغيره "الزوم.

- **زيادة قيمة النصوص:** يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع.

- **إتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات:** يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية، فقد يكون في وسع المكتبة إمداد أي مكتبة أخرى بنسخة إلكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات.

ثالثا- تحديات الرقمنة

هناك العديد من التحديات التي تصعب عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسات الآتي ذكرها: [1]

1- التحديات التقنية والتكنولوجية: المتمثلة في ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير وعدم توفير متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الإلكتروني .

2- التحديات التنظيمية والإدارية: ضعف المعرفة والمهارة لدى الكوادر البشرية بالمؤسسات، فيما يتعلق بأنظمة التعامل وتبادل المعلومات الإلكترونية، وضعف الخبرات في حل المشاكل أنيا وسيطرة الفكر البيروقراطي مما يؤدي إلى مقاومة عملية التغيير خوفا من زوال امتيازات سابقة والمساس بصلاحياتهم والتعرض للمساءلة.

3- التحديات التشريعية والقانونية: تتمثل في صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها وطول إجراءات إثبات تورطهم، بالإضافة لغياب التشريعات الخاصة بأنظمة العمل الإلكتروني.

4- تحديات التكلفة: إن الاستثمار في مجال تقنيات المعلومات مكلف جدا ويتطلب صيانة متواصلة وهذا يعني أن معظم الدول النامية تعجز في تخصيص ميزانيات بهذا الحجم.

5- التحديات الأمنية والاجتماعية: تتطلب الإدارة الإلكترونية فسح المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها فور طلبها، إلا أن خطر القرصنة والاختراقات أو حتى الفضوليون يشكل تهديدا لخصوصية الأفراد إذا لم تكن الحكومات قادرة على حماية هذه المعلومات، بالإضافة للتخوف من إلغاء بعض الوظائف.

[1]- أحمد بوشنافة، فاطنة بوداوي، المرجع السابق، ص292.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الحوسبة السحابية

يستخدم معظمنا شكلا من أشكال الحوسبة السحابية سواء عن قصد أو من دون قصد عن طرق الرسائل الإلكترونية أو استخدام الهواتف الذكية أو الحواسب، حيث تمثل الحوسبة السحابية مخزنا افتراضيا للبيانات والمعلومات التي يمكن استرجاعها من أي مكان وزمان .

أولا- تعريف الحوسبة السحابية

وعرفت بأنها " تطبيقات خاصة بالمعالجات المحاسبية التي يتم استضافتها على خوادم بعيدة تعمل على معالجة وإعادة البيانات التي تقوم بإرسالها وتتم جميع وظائف التطبيق عبر المواقع وليس على سطح المكتب الخاص بالمستخدم ". [1]

ثانيا- أهمية الحوسبة السحابية

تمكن تقنية الحوسبة السحابية المستخدمين من تحويل طاقاتهم إلى خلق حلول تفاعلية للتعامل مع الأعمال المكتبية والملفات والأفلام والملفات الصوتية بدلا من الصيانة الروتينية للأجهزة، كما أنها تقلل من فرص ضياع الملفات في الأجهزة، وتمنح المستخدم إمكانيات كبيرة من الوسائل الأخرى للعمل والتعاون في أي مكان وفي أي وقت ومن أي جهاز، إضافة إلى أنها تعمل على تحسين العمل وزيادة احتمالية إنهاء الأعمال وإنجازها، كما تُسهل سحابة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات المشاركة والتعاون بين الزملاء بصورة مرنة بلا حدود ولا قيود زمانية أو مكانية.

للحوسبة السحابية أيضًا ميزة لا توجد في أجهزة الحواسيب الشخصية ألا وهي التعاون، فالموارد في السحابة يمكن الوصول إليها ومشاركتها من أي مكان، شريطة الإتصال بالأنترنت، كما تتميز الحوسبة السحابية أيضا بسهولة الإستخدام حيث أكدت الكثير من المؤسسات التعليمية حول العالم أن الحوسبة السحابية تعد نظاما جذابا للإستخدام.

---

[1]- بوصيدة أشواق، توماري دورصاف، **أثر أستخدام الحوسبة السحابية على الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي بالتبسة، 2021-2022، ص04.

ثالثا- متطلبات الحوسبة السحابية

لإستخدام تقنية الحوسبة السحابية ينبغي توفير المتطلبات الآتية: [1]

1-جهاز حاسوب آلي: ويقصد به أي جهاز حاسب آلي ذو إمكانات متوسطة أو أقل من المتوسطة شريطة أن يفي بعملية الاتصال بشبكة الأنترنت والوصول للسحابة والإستفادة من الخدمات التي تقدمها.

2- نظام تشغيل يسمح بالإتصال بالأنترنت والوصول للسحابة: حيث تعمل الحوسبة السحابية، على تقديم خدماتها للمستخدمين بمجرد الوصول إليها تلقائيا وبشكل عادل ومتكافئ بين المستخدمين وبحسب الحاجة.

3- المتصفح: هو الأداة التي يتم من خلالها الوصول للحوسبة السحابية من خلالها، وتتوافق الحوسبة السحابية مع كافة المتصفحات المتاحة وعلى اختلافها وتعددها لإزالة العقبات أمام المستخدمين.

4- توفر الاتصال بشبكة الأنترنت: ويعد الإتصال حلقة الوصل بين المستخدم وبين الحوسبة السحابية، ويفضل أن يكون الإتصال ذا سرعة عالية، لضمان الحصول على خدمات الحوسبة السحابية بشكل فعال وكفء.

5- مزودي خدمات الحوسبة السحابية: المقدم أو الموفر لخدمة الحوسبة السحابية، وهو عبارة عن الموقع الذي سوف يقوم بالإستضافة وتقديم كافة خدمات الحوسبة السحابية، ويكون ذو كفاءة وقدرات هائلة كي يتمكن من استقبال واستضافة المستخدمين المطورين والمبرمجين.

المطلب الثالث: تقنية البلوك تشين

تعرف تقنية البلوك تشين على "أنها سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في زمن حقيقي دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب ويشترك في هذا السجل، جميع الأفراد حول العالم. ويمكن اعتبار "البلوك تشين" حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد".

وتعتبر تقنية البلوك تشين على أنها قاعدة بيانات لامركزية (موزعة) تعتمد أساسا على التشفير، وتعتبر تقنية للتخزين والتحقق من صحة وترخيص التعاملات الرقمية في الانترنت بدرجة أمان عالية ودرجة تشفير قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم والبلوك تشين عبارة عن سلسلة طويلة من البيانات

[1]- بوصيدة أشواق، توماري دورصاف، المرجع السابق، ص09.

المشفرة والموزعة على الملايين من أجهزة الكمبيوتر والأشخاص حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، كل جهاز كمبيوتر أو جهة في هذه السلسلة يملك نفس المعلومات وإذا تعطل جزء منها أو تم اختراقه لا يؤثر على باقي السلسلة هكذا تكون عبارة عن سجل علني مشفر وآمن، وسلسلة قوية من الثقة وفي حالة إضافة عقود واتفاقيات إلكترونية للبلوك تشين يتم التأكد من تحقق الشروط آليا ودون تدخل أو عبث بشري. [1]

[1]– قبايلي رتيبة، بن غانم إيمان، **أثر تقنية بلوك تشين على عمليات التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بورعريج، 2019–2020، ص25.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل الذي يتضمن الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي للمؤسسة، تم التطرق إلى عموميات حول تكنولوجيا المعلومات في المبحث الأول، بالإضافة إلى أساسيات حول الأداء المالي وهذا بالنسبة للمبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد سلطنا الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي، حيث تم الوقوف على جملة من الإستنتاجات أن تكنولوجيا المعلومات من أكبر التحديات في الوقت الراهن، فقد غزت كل نواحي الحياة اليومية للكثير من البلدان وخاصة المتقدمة منها، فقد سهلت حركة التبادل وتسهيل العلاقات سواء بين المؤسسات فيما بينها أو المؤسسات وزبائنها، فهي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التكامل بين متغيرات البيئة الخارجية وبين احتياجات المؤسسة، كما تبين لنا أن ظهور تكنولوجيا المعلومات كان له أثر بالغ في تطور وتحسين نظام المعلومات حيث أصبح أكثر فعالية ورفع من مستوى كفاءة المؤسسات، أما لأداء المالي يعتبر هدف من أهداف المؤسسات، ويتأثر بمجموعة من العوامل، والذي تسعى جميع المؤسسات إلى تحسينه ورفعه لتحقيق أفضل النتائج المالية في ظل الموارد المتاحة، حيث تستعمل المؤسسة عدة مؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي لتحليل وضعيتها المالية، وبيان نقاط قوتها، ومن ثم دعمها، وتبيين نقاط ضعفها، ومحاولة معالجتها من خلال اتخاذ القرارات اللازمة التي تسمح بتحسين كفاءة وقدرة أدائها المالي.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات إقتصادية لولاية المسيلة

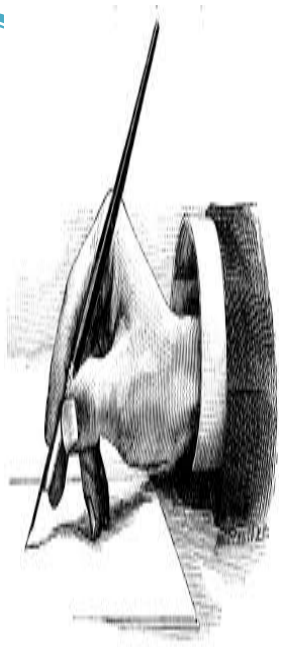

تمهيد:

بعد إبراز الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي لمؤسسة من خلال الفصل الأول، وحتى يتسنى معرفة لتكنولوجيا المعلومات والأداء المالي ، ولغرض اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها والوصول إلى نتائج توضح أهمية متغيرات الدراسة والعلاقة الموجودة بينها، سيتم في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق على المعطيات الميدانية لواقع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، هي:

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية**
- **المبحث الثاني: توزيع البيانات واختبار الفرضيات**

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تعد المنهجية حلقة الربط بين ما هو متحقق من تراكم معرفي نظري وتطبيقي وبين إمكانية تجسيد ذلك التراكم في حياة المؤسسات واقعا وحاضرا ومستقبلا، ويعتمد تحديد مسارات المنهجية على ما تيسر من ذلك التراكم الذي ينبغي أن يخضع للانتقاء والاختبار في المؤسسات العامة، بهدف التحقق من إمكانية استخدامها في أعمال ونشاطات المؤسسة ضمن رؤية حالية ومستقبلية.

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

ومن أجل استعراض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية يجب الإشارة إلى المنهجية التي تم وفقها تصميم هذه الإستبانة، بالإضافة إلى شرح كل الجوانب المحيطة بحيثيات بناء وتطوير أداة قياس الدراسة (المتمثلة في الاستبيان).

أولا- منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه احد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها.

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية" دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم الاعتماد عليه لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج spss.

ثانيا- مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وهو أيضا جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع الدراسة .

وبناء على ذلك فان المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من عمال بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة عن طريق جمع البيانات وتحليلها تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

أولا- أدوات الدراسة

تم الاعتماد على استبيان حول " أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية " حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الحالية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجرى تعبئتها من قبل المستجيب وهذا بعد التأكد من صلاحيته للاستعمال مع عينة الدراسة الحالية .

تضمنت استمارة الاستبيان 21 سؤال، وقد اعتمد الطالب في أداة الدراسة على طريقة الإجابة الخماسية أي سلم ليكارت الخماسي، و تم الاعتماد على أسئلة واضحة مما يسهل عملية القراءة والإجابة.

أما عن أقسام الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية :

- **المحور الأول:** المعلومات الشخصية تضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة.
- **المحور الثاني:** ويضم الأسئلة من 1 إلى 7 والذي يهتم بتكنولوجيا المعلومات.
- **المحور الثالث:** ويضم الأسئلة من 1 إلى 7 والذي يهتم بالأداء المالي.
- **المحور الرابع:** ويضم الأسئلة من 1 إلى 7 والذي يهتم بالعلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين الأداء المالي.

الجدول رقم (01): يوضح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكارت الخماسي)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

ثانيا- تصنيف المتوسطات حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدمة في الدراسة

لقد تم عرض وتحليل البيانات المجمعة من إجابات المستجوبين عن العبارات المتعلقة بمحوري الاستبيان بإستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، المنسجمة مع مقياس ليكرت الخماسي، ولقد تم ضبط الحدود الدنيا والقصوى للمقياس ، وهذا بغرض الحصول على المتوسط المرجح ، بحساب المدى عن طريق الفرق بين أكبر وأصغر وزن : (5-1=4) حيث يتم قسمة الناتج الحاصل على الدرجات الموجودة في المقياس ، والبالغ عددها (5)، وبالتالي يتم الحصول على طول الدرجة الواحدة لهذا المقياس، والمقدرة بـ : (0.80)، بحيث تضاف هذه القيمة لكل درجة في المقياس ، للحصول على الحدود الدنيا والقصوى لكل درجة، والجدول التالي يوضح هذه الحدود:

الجدول رقم (02): يمثل المتوسط المرجح

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	1 -1.80	1.81-2.60	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

ثالثا- استمارات الاستبيان الموزعة

تم توزيع 33 استمارة استبيان وتم استرجاع 30 استمارة أما الاستمارات الغير مسترجعة فقد بلغ عددها 03 استمارات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): خاص باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الاستمارات الموزعة	33	%100
الاستمارات غير المسترجعة	3	%9.09
مجموع الاستمارات الصالحة	30	%90.90

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (01): يمثل نسب الاستمارات المسترجعة والغير مسترجعة

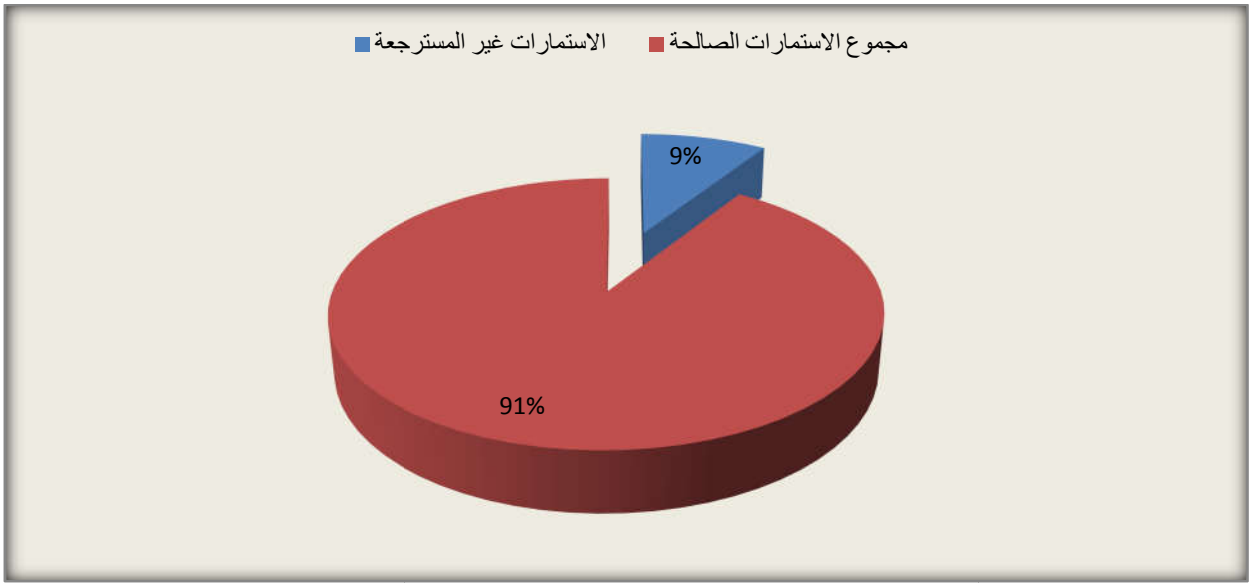

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

لقد جرى تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرين أساسيين (رئيسين)، متغير مستقل متمثل في تكنولوجيا المعلومات، أما المتغير التابع فهو: الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم إستخدام جملة من الأساليب الإحصائية في هذه الدراسة مستعينين في ذلك بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخته 21، وذلك بتطبيق الأساليب التالية:

أولا- فيما يخص الخصائص السيكومترية:

- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

ثانيا- فيما يخص فرضيات الدراسة:

- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياريّ.
- التكرار والنسب المئوية.

المطلب الخامس: ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات أن يعطي الاستبيان النتائج ذاتها في كل مرة يتم اعتماده بغض النظر عن الفرد القائم بعملية القياس، وللتأكد من ثبات الاستبيان تم الاعتماد على **معامل ألف كرونباخ**. والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04): نتائج معامل "ألفا-كرونباخ" لثبات الاستبيان

محاور الاستبيان		Cronbach's Alpha		
		معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	النتيجة
01	المحور(2): تكنولوجيا المعلومات	0.81	7	ثابت
02	المحور(3): الأداء المالي	0.76	7	ثابت
03	المحور(4): العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين الأداء المالي	0.79	7	ثابت

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (04): أن قيم معامل **ألفا كرونباخ** لجميع محاور الاستبيان تراوحت بين (0.76) كأدنى قيمة و(0.81) كأعلى قيمة ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للإستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

المطلب السادس: وصف المعلومات الشخصية للعينة

انطلاقا من خصائص عينة المستجوبين في الدراسة (المتغيرات: الأقدمية، التخصص العلمي،الوظيفة) ظهرت نتائج التحليل الوصفي لتكرارات والنسب المئوية كما يلي :

أولا- الأقدمية

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

الأقدمية	التكرارات	النسبة المئوية
من سنة إلى 05 سنوات	12	%40
من 05 إلى 10 سنوات	8	%26.7
من 10 إلى 15 سنة	8	%26.7
أكثر من 15 سنة	2	%6.7
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (02): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

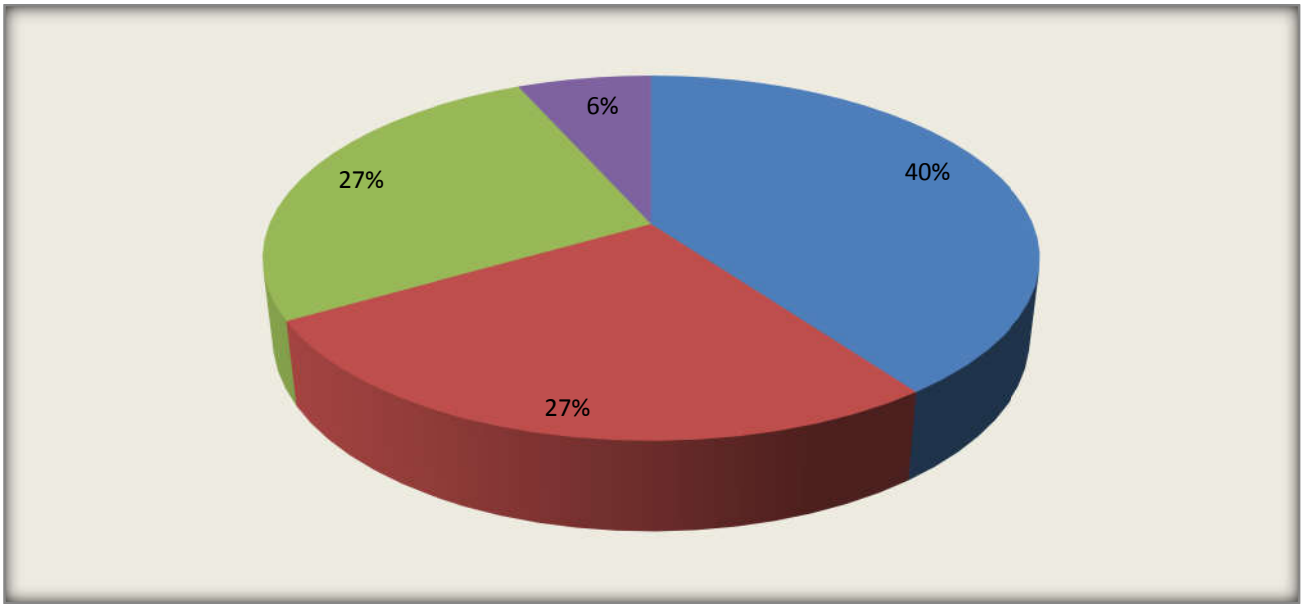

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين الأقدمية في العمل لديهم 05 سنوات فأقل قدر بـ 12 فرد بنسبة 40% وهم الأعلى نسبة، في حين عدد الأفراد الذين تتراوح الأقدمية لديهم من 6 إلى 10 سنوات قدر بـ 08 أفراد بنسبة 26.7%، ونفس النسبة السابقة تمثل الأفراد الذين الأقدمية لديهم من 11 إلى 15 سنة، أما الأفراد الذين الأقدمية لديهم أكثر من 15 سنة فقد قدر عددهم بـ 02 فرد بنسبة 6.7%.

ثانيا- التخصص العلمي

الجدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	9	%30
مالية	7	%23.3
تجارة	2	%6.7

أخرى	12	%40
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (03): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

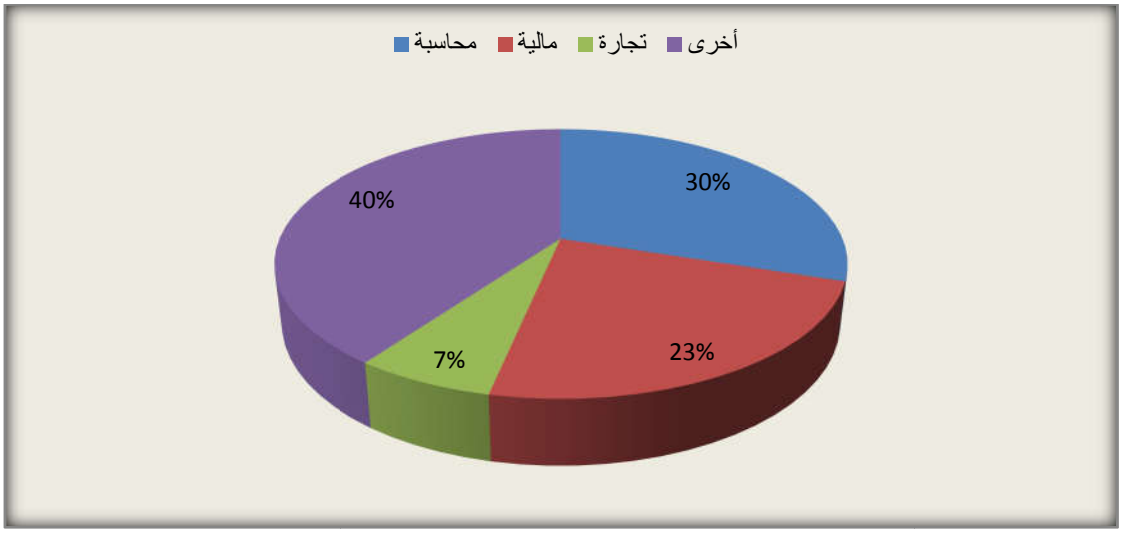

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تخصصهم محاسبة قدر 09 أفراد بنسبة 30%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تخصصهم مالية قدر بـ 07 أفراد بنسبة 23.3% ، أما الأفراد الذين تخصصهم تجارة فقد قدر عددهم بـ02 فرد بنسبة 6.7%، في حين قدر عدد الأفراد الذين لديهم تخصصات أخرى بـ 12 فرد بنسبة 40 % وهم الأعلى نسبة.

ثالثا- الوظيفة

الجدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس مصلحة المالية	8	%26.7

مدير مالي	2	%6.7
محاسب مالي	9	%30
أخرى	11	%36.7
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (04): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

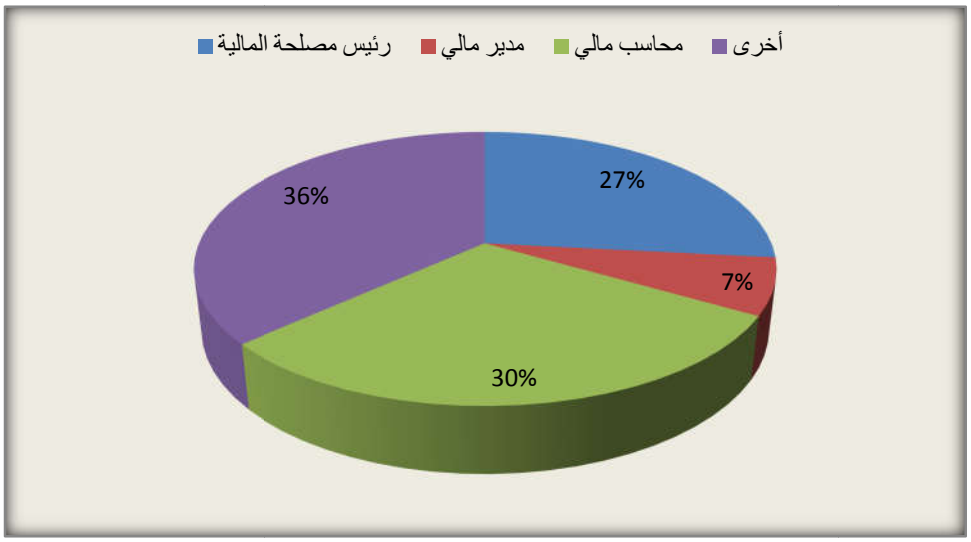

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد رؤساء المصالح قدر بـ 08 أفراد بنسبة 26.7%، في حين نلاحظ أن عدد المدراء الماليين قدر بـ 02 فرد أي ما نسبته 6.7%، أما عدد المحاسبين الماليين فقد قدر بـ 09 أفراد بنسبة 30% ، في حين قدر عدد الأفراد الذين يشغلون وظائف أخرى بـ 11 فرد بنسبة 36.7% وهم الأعلى نسبة.

المبحث الثاني: توزيع البيانات واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم اختبار فرضيات الدراسة بمستوى ثقة 95% أي بمستوى دلالة 5%، وسيتم أولا تحليل وعرض كل محور خاص بكل فرضية ثم اختبار مدى إتباع البيانات في كل فرضية للتوزيع الطبيعي من أجل تحديد الاختبار المناسب لكل منها.

المطلب الأول: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات محاور الدراسة

الجدول رقم (08): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

	محاور الاستبيان	Shapiro-Wilk	sig	النتيجة
01	المحور(2): تكنولوجيا المعلومات	0.948	0.139	يتبع التوزيع الطبيعي
02	المحور(3): الأداء المالي	0.946	0.131	يتبع التوزيع الطبيعي
03	المحور(4): العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين الأداء المالي	0.956	0.247	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (08): أن جميع محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي وهذا بناءا على مخرجات اختبار Shapiro-Wilk.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأول:

نصت الفرضية الأولى لهذه الدراسة على : " نعم تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

للإجابة على فرضية الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

H_1 : نعم تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (09): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تمتلك المؤسسة أجهزة الحاسوب ومعدات لتقديم الخدمات الإلكترونية.	4.70	0.53	موافق بشدة	2
2	يحقق إستخدام التقنيات والأجهزة الإلكترونية سرعة في تنفيذ التعاملات والراحة للموظف والعميل.	4.76	0.43	موافق بشدة	1
3	تساهم تكنولوجيا المعلومات في توفير برمجيات لحماية المعلومات في المؤسسة.	4.30	0.53	موافق بشدة	4
4	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في جميع أقسام المؤسسة.	4.10	0.84	موافق	6
5	سهولة الإتصال مع الموظفين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول نظام العمل.	4.20	0.88	موافق	5
6	تهتم المؤسسة بتوعية العاملين بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.	4.30	0.53	موافق بشدة	4
7	تساعد تكنولوجيا المعلومات على الحصول على أي معلومة مالية بشكل دقيق.	4.36	0.49.	موافق بشدة	3
المحور(2): تكنولوجيا المعلومات		4.39	0.43	موافق بشدة	//

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (05) : يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الثاني

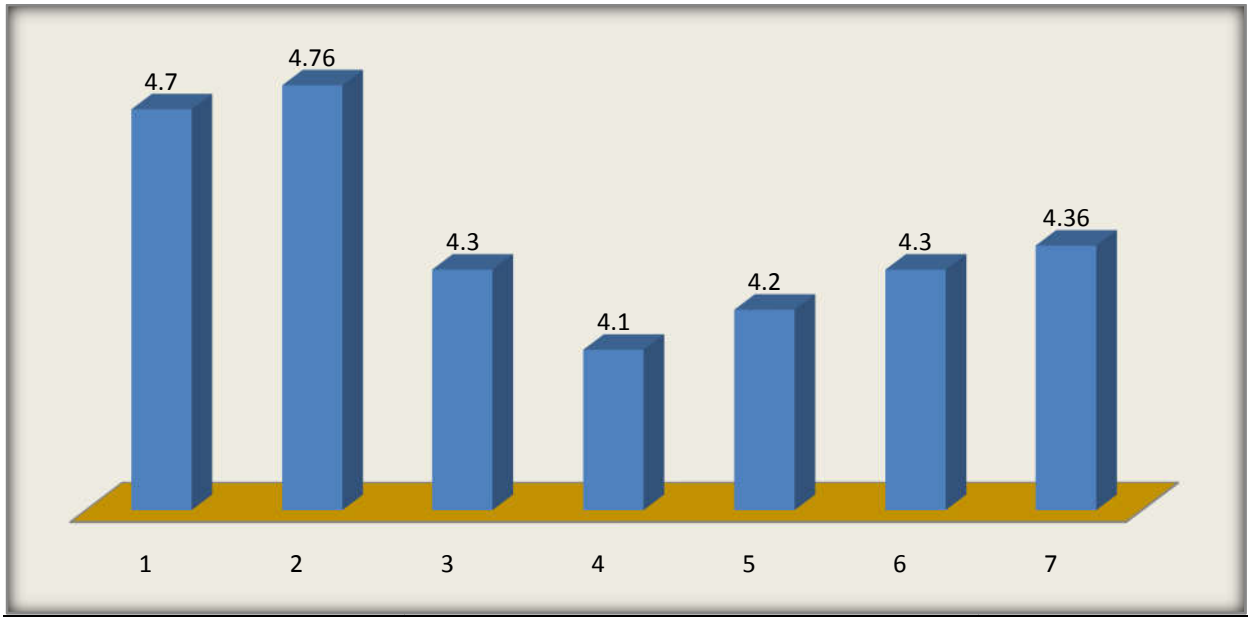

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (05) أعلاه نلاحظ أن العبارة رقم (2) حلت في المرتبة (1) بدرجة موافقة (4.76) وهذا ما يدل على أن " إستخدام التقنيات والأجهزة الإلكترونية يحقق سرعة في تنفيذ التعاملات والراحة للموظف والعميل " ، وحلت العبارة رقم (1) في الترتيب الثاني (2) بدرجة موافقة (4.70) وهذا ما يدل على أن " المؤسسة تمتلك أجهزة الحاسوب ومعدات لتقديم الخدمات الإلكترونية "، في حين حلت العبارة رقم (7) في الترتيب الثالث (3) بدرجة موافقة (4.36) وهذا ما يدل على أن " تكنولوجيا المعلومات تساعد على الحصول على أي معلومة مالية بشكل دقيق "، أما الرتبة الرابعة فقد عادت لكل من العبارة رقم (3) والعبارة رقم (6) بدرجة موافقة (4.30) وهذا ما يدل على أن " تكنولوجيا المعلومات تساهم في توفير برمجيات لحماية المعلومات في المؤسسة " و " تهتم المؤسسة بتوعية العاملين بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة " .

من خلال ما سبق نجد أن معظم متوسطات هذا البعد جاءت باتجاه البديل "موافق بشدة " بمتوسط عام بلغ (4.39)، وانحراف قدر بـ (0.43)، (ما يعني أن هناك تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة)، ومنه فقد تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة بـ " نعم تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

2- اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية لهذه الدراسة على : " الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي".

للإجابة على فرضية الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يؤدي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة إلى تحسين الأداء المالي ".

H_1 : الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي ".

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يساعد الأداء المالي على معرفة نشاط وطبيعة المؤسسة.	4.33	0.71	موافق بشدة	2
2	تضع المؤسسة مؤشرات مالية مختلفة لقياس مدى إنجاز الخطط وتحقيق الأهداف.	4.23	0.67	موافق بشدة	4
3	يرتكز الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.	4.30	0.59	موافق بشدة	3
4	تقوم المؤسسة بالمقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات للتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات والعمل على تفديها في المستقبل.	4.30	0.65	موافق بشدة	3
5	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية.	4.46	0.57	موافق بشدة	1
6	تقييم الوضع المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي والإشراف داخل المؤسسة.	4.33	0.54	موافق بشدة	2
7	يساهم تقييم الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم.	4.30	0.70	موافق بشدة	3
	المحور(3): الأداء المالي	4.32	0.41	موافق بشدة	//

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (06): يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الثالث

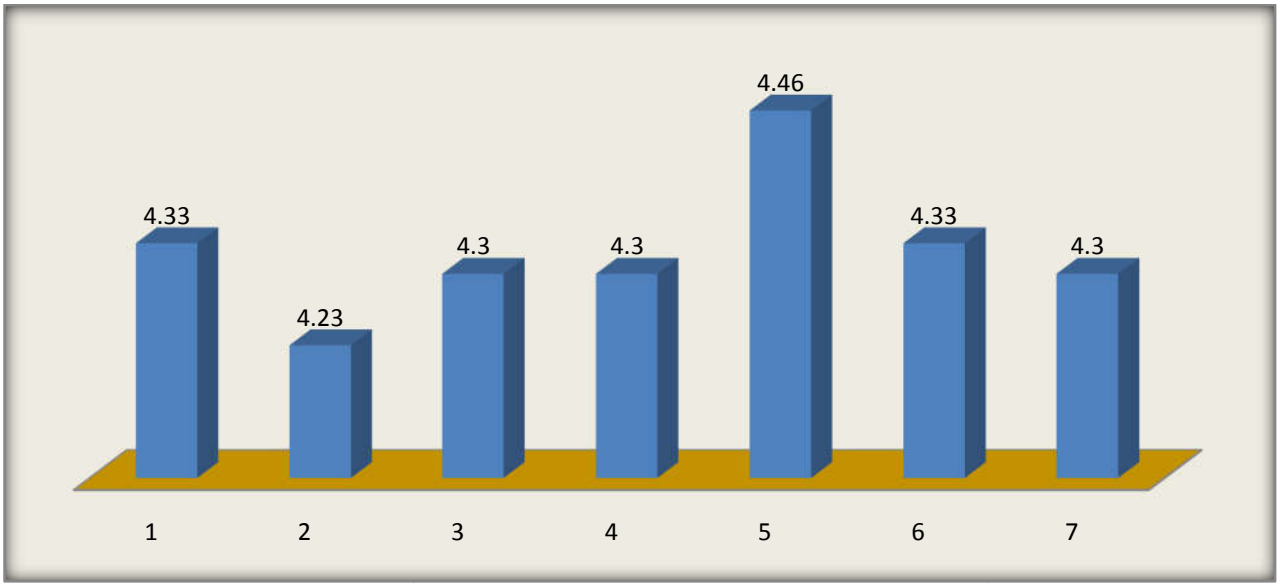

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (06) أعلاه نلاحظ أن العبارة رقم (5) حلت في المرتبة (1) بدرجة موافقة (4.46) وهذا ما يدل على أن " الأداء المالي يساهمفي تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية " ، وحلت كل من العبارة رقم (1) والعبارة رقم (6) في الترتيب الثاني (2) بدرجة موافقة (4.33) وهذا ما يدل على أن " الأداء المالي يساعد على معرفة نشاط وطبيعة المؤسسة " وأن " تقييم الوضع المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي والإشراف داخل المؤسسة " ، في حين حلت كل من العبارة رقم (3) والعبارة رقم (4) والعبارة رقم (7) في الترتيب الثالث (3) بدرجة موافقة (4.30) وهذا ما يدل على أن " الأداء المالي يرتكز على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة " و " تقوم المؤسسة بالمقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات للتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات والعمل على تفديها في المستقبل " كما " يساهم تقييم الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم ".

من خلال ما سبق نجد أن معظم متوسطات هذا البعد جاءت باتجاه البديل "موافق بشدة" بمتوسط عام بلغ (4.32)، وانحراف قدر بـ (0.41)، (ما يعني أن هناك تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة)، ومنه فقد تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة بـ " الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي ".

3- اختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة لهذه الدراسة على : " يوجد دور ايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

للإجابة على فرضية الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يوجد دور ايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

H_1 : يوجد دور ايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (11): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.	4.50	0.68	موافق بشدة	1
2	تستخدم المؤسسة التقنيات والأجهزة الإلكترونية في حساب المؤشرات المالية.	4.30	0.65	موافق بشدة	3
3	تساعد برمجيات المعلومات في توفير المعلومات لمؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها قصيرة وطويلة الأجل.	4.30	0.59	موافق بشدة	3
4	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في المقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات والتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات.	4.10	0.80	موافق	4
5	تساعد تكنولوجيا المعلومات في تمكين الموظفين من التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم لتحسين عمليات اتخاذ القرارات المالية.	4.06	0.78	موافق	5
6	تساعد تكنولوجيا المعلومات لتوعية العاملين بأهمية تقييم الوضع المالي وضرورة اتخاذ الإجراءات الرقابية داخل المؤسسة	4.03	0.76	موافق	6
7	تساعد تكنولوجيا المعلومات المؤسسة على تحقيق درجة عالية من السيولة مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة عالية.	4.33	0.54	موافق بشدة	2
المحور(4): العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين الأداء المالي		4.23	0.46	موافق بشدة	//

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (07) : يوضح المتوسطات الحسابية للمحور الرابع

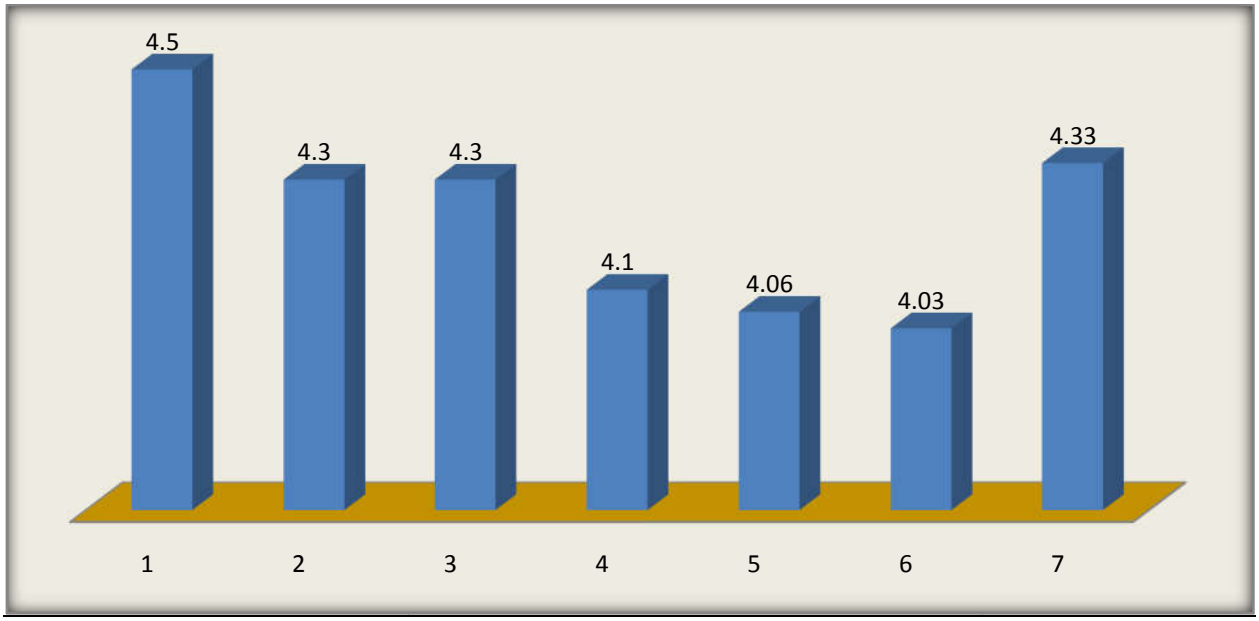

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن العبارة رقم (1) حلت في المرتبة (1) بدرجة موافقة (4.50) وهذا ما يدل على أن " إستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية " ، وحلت العبارة رقم (7) في الترتيب الثاني (2) بدرجة موافقة (4.33) وهذا ما يدل على أن " تكنولوجيا المعلومات تساعد المؤسسة على تحقيق درجة عالية من السيولة مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة عالية "، في حين حلت كل من العبارة رقم (2) والعبارة رقم (3) في الترتيب الثالث (3) بدرجة موافقة (4.30) وهذا ما يدل على أن " المؤسسة تستخدم التقنيات والأجهزة الإلكترونية في حساب المؤشرات المالية." و أن " برمجيات المعلومات تساعد في توفير المعلومات لمؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها قصيرة وطويلة الأجل "، أما الرتبة الرابعة فقد عادت للعبارة رقم (4) بدرجة موافقة (4.10) وهذا ما يدل على أن " تكنولوجيا المعلومات تستخدم في المقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات والتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات ".

من خلال ما سبق نجد أن معظم متوسطات هذا البعد جاءت باتجاه البديل "موافق بشدة" بمتوسط عام بلغ (4.231)، وانحراف قدر بـ (0.46)، (ما يعني أن هناك تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة)، ومنه فقد تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة بـ " يوجد دور ايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ".

خلاصة الفصل:

بعد نهاية هذا الفصل التطبيقي المخصص لتقرير الدارسة الميدانية التي أجريت على عينة من العمال بالمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة ، تم استخلاص عدد من النقاط المهمة، تمثلت فيما يلي:

- تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي .
- يوجد دور ايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

الخـــاتمـــة

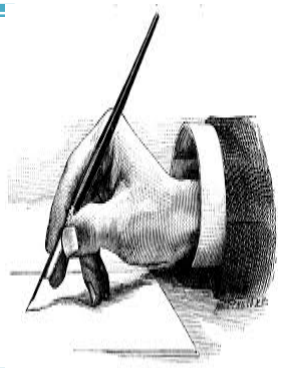

الخاتمة:

لقد تمحور موضوع بحثنا حول دراسة أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، وذلك من خلال تجزئة هذه الدراسة إلى جزئيين رئيسيين، جزء خاص بالإطار النظري للموضوع حاولنا فيه التطرق إلى أهم ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وكذا الأداء المالي، ودور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من الناحية النظرية، أما الجزء الثاني تناولنا فيه الدراسة التطبيقية للموضوع إذ حاولنا فيه إيجاد أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة.

ومما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات من أهم الحقول التي نالت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت أساس الحياة العصرية في الوقت الحالي نتيجة تقدم وازدهار التقنيات الحديثة، وخاصة في ظل المنافسة الحادة التي يعيشها عالم الأعمال، فقد أصبح إدخالها على القطاع الاقتصادي بصفة عامة والقطاع المالي بصفة خاصة ضرورة يفرضها الواقع، فهي تتيح فرصة للتخلص من بعض المشاكل التي يعاني منها الأداء المالي، وتعتبر مؤشرا مهما لتحسينه في منظمات الأعمال، وهذا الأخير يقصد به قياس النتائج المحققة في ضوء معايير ومؤشرات محددة لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحدد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

1- نتائج الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين آليات عمل المؤسسة.
- إن تكنولوجيا المعلومات تتسم بالسرعة مما تجعل المؤسسات تحقق أدنى أهدافها.
- يعتبر الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات يساهم بشكل كبير في تحقيق جودتها، وبالتالي تحسين صورة المؤسسات لدى زبائنها وكسب زبائن جدد.
- إهتمام المؤسسات بتكنولوجيا المعلومات لأنها العصب الحيوي لنشاط المؤسسة.

– اهتمام الباحثين والأكاديميين بالأداء المالي كونه هدف أساسي للمؤسسة، كذلك يبقى دائما في ظل التعديلات بحثا عن أحسن مؤشرات التي يمكن أن تقيس الأداء المالي بدقة أكثر.

– مساعدة المؤسسة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة.

– إمكانية المؤسسة التحكم في العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف.

– اتفق المستجوبين أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بتطوير شبكات الاتصال والمعلومات بشكل يواكب التكنولوجيا الحديثة.

– أجمع أفراد العينة أن المؤسسة محل الدراسة لا تستجيب لرغبات واستفسارات الزبائن بشكل دائم إلا في بعض الحالات.

– اتفق أفراد العينة على أن المؤسسة محل الدراسة تستخدم تقنيات حديثة، كما تقوم بتحديث أجهزتها وبرامجها بشكل دوري لمواكبة تكنولوجيا المعلومات.

– اتفق المستجوبين أن أغلب أبعاد تكنولوجيا المعلومات لها تأثير ايجابي على الأداء المالي المؤسسة محل الدراسة

– لتكنولوجيا المعلومات دور بالغ الأهمية في دعم، وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة.

2- التوصيات:

والمتمثلة في:

– استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنمية القطاع المالي أصبح نتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي.

– الاطلاع على تجارب المؤسسات التي نجحت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها في عملية تحسين الأداء المالي.

– ضرورة تبني استراتيجيات التكوين وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء المؤسسة بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص.

– إقامة برامج ودورات تدريبية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل زيادة مهارات وكفاءات الموظفين في المؤسسة.

– ضرورة تسهيل الحصول على وسائل تكنولوجيا المعلومات من أجل استخدامها من طرف العاملين بشكل أسرع.

3– آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة، وحسب المعطيات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها ، فلا يمكن اعتبار هذه الدراسة أحاطت بكل جوانب الموضوع، لذا يمكن فتح آفاق علمية جديدة، وفي هذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

– دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

– الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتأثيره على تطوير الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية

– إدارة المعرفة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسات الاقتصادية.

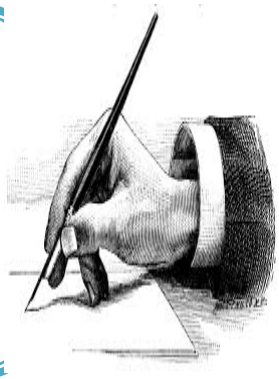

قائمـــة المراجـع

قائمة المراجع والمصادر

➢ الكتب

1. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
2. بوحنية قوي، **الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
3. توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
4. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، 2007.
5. السالمي علاء عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2002.
6. الشواورة فيصل محمود، **الإستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
8. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
9. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

➢ المجالات

1. أحمد بوشنافة، فاطنة بوداوي، **تطبيق الإدارة الإلكترونية لعصرنة التسيير العمومي تجربة قطاع العدالة بالجزائر على مستوى بلدية بشار**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 7، العدد 01، 2018.
2. دحموني خليجة، **مقال بعنوان: تكنولوجيا المعلومات وأثرها على المزيج التسويقي**، منشور بمجلة علمية دولية محكمة، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 21، 2017.

3. ولهي بوعلام، محادي عثمان، **مقال بعنوان: أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي**، منشور بمجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2019.

➢ الأطروحات ومذكرات تخرج

1. بلقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.
2. بن عياش ليلية، بوالوارت منى، **محددات الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، 2020-2021.
3. بوصيدة أشواق، توماري دورصاف، **أثر أستخدام الحوسبة السحابية على الأداء المالي للمؤسسة إقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي بالتبسة، 2021-2022.
4. جزاري بسمة، بن عمر حليمة، **إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2022-2023.
5. زموري ندى، بنور روميسة، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021-2022.
6. طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم المالية المحاسبة، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 – 2015.

7. عبد العالي بن عمر، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، 2016-2017.
8. قبايلي رتيبة، بن غانم إيمان، **أثر تقنية بلوك تشين على عمليات التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بورعريج، 2019-2020.
9. مباركي صالح، **أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022-2023.
10. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 – 2009.

➢ المحاضرات

1. عبد الرؤوف عزالدين، **محاضرات في مقياس التسيير المالي**، مقدمة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016-2017.

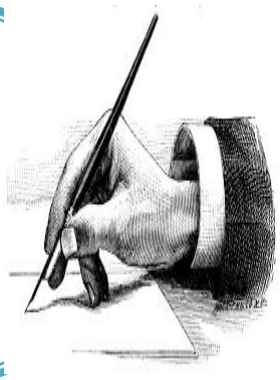

قائمـــة الملاحق

ملاحق spss

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.818	7

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.763	7

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.793	7

الاقدمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5سنوات فأقل	12	40.0	40.0	40.0
	من 6الى 10 سنوات	8	26.7	26.7	66.7
	من 11 الى 15 سنة	8	26.7	26.7	93.3
	أكثر من 15 سنة	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

التخصص العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	9	30.0	30.0	30.0
	مالية	7	23.3	23.3	53.3
	تجارة	2	6.7	6.7	60.0
	أخرى	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الوظيفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رئيس مصلحة المالية	8	26.7	26.7	26.7
	مدير مالي	2	6.7	6.7	33.3
	محاسب مالي	9	30.0	30.0	63.3
	أخرى	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
تكنولوجيا المعلومات	.118	30	.200*	.948	30	.139
الأداء المالي	.151	30	.077	.946	30	.131
العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسي الأداء المالي	.112	30	.200*	.956	30	.247
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	30	4.7000	.53498	.09767
س2	30	4.7667	.43018	.07854
س3	30	4.3000	.53498	.09767
س4	30	4.1000	.84486	.15425
س5	30	4.2000	.88668	.16189
س6	30	4.3000	.53498	.09767
س7	30	4.3667	.49013	.08949
تكنولوجيا المعلومات	30	4.3905	.43579	.07956

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1.	30	4.3333	.71116	.12984
س2.	30	4.2333	.67891	.12395
س3.	30	4.3000	.59596	.10881
س4.	30	4.3000	.65126	.11890
س5.	30	4.4667	.57135	.10431
س6.	30	4.3333	.54667	.09981
س7.	30	4.3000	.70221	.12821
الأداء المالي	30	4.3238	.41085	.07501

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1..	30	4.5000	.68229	.12457
س2..	30	4.3000	.65126	.11890
س3..	30	4.3000	.59596	.10881
س4..	30	4.1000	.80301	.14661
س5..	30	4.0667	.78492	.14331
س6..	30	4.0333	.76489	.13965
س7..	30	4.3333	.54667	.09981
العلاقة بين استخدام تكنلوجيا المعلومات وتحسي الأداء المالي	30	4.2333	.46478	.08486

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة في: .....

رقم: ..... /.....

إلى السيد المحترم: .....

.....

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	بوخاري عبد الصمد	299292218	
2			

عنوان البحث: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة"

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
	عينة من 30 مؤسسة اقتصادية من ولاية المسيلة	رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020. المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: عبد الحميد ..... اللقب: بوخاري .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 199922... والصادرة بتاريخ: 2023/06/09

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/05/29

الإمضاء

استبیان

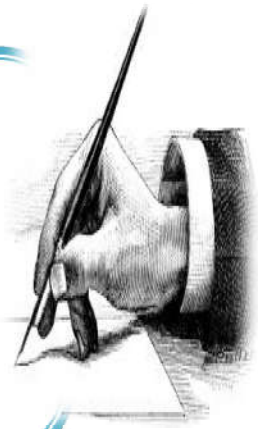

نموذج استبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة – تخصص محاسبة وتدقيق–

استبيان

يهدف هذا استبيان إلى دراسة علمية حول موضوع " **أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية" دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة**"، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص " محاسبة وتدقيق " في جامعة محمد بوضياف المسيلة، لذلك نرجو منكم التفضل بالاطلاع على هذا استبيان للاجابة على فقراته بكل دقة وموضوعية، ونأكد لكم حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم وأنها تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي ولكم منا جزيل الشكر .

من إعداد الطالب:

– بوخاري عبد الصمد

إشراف الدكتور:

– د. رزيقات أبو بكر

المحور الأول : المعلومات الشخصية

❖ يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

1- الأقدمية

من سنة إلى 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنوات ☐ أكثر من15 سنة ☐

2- التخصص العلمي

محاسبة ☐ مالية ☐ تجارة ☐ أخرى ☐ .....

3- الوظيفة

رئيس مصلحة مالية ☐ مدير مالي ☐ محاسب مالي ☐ أخرى ☐ .....

المحور الثاني: تكنولوجيا المعلومات

❖ يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تمتلك المؤسسة أجهزة الحاسوب ومعدات لتقديم الخدمات الإلكترونية.					
يحقق إستخدام التقنيات والأجهزة الإلكترونية سرعة في تنفيذ التعاملات والراحة للموظف والعميل.					
تساهم تكنولوجيا المعلومات في توفير برمجيات لحماية المعلومات في المؤسسة.					
تستخدم تكنولوجيا المعلومات في جميع أقسام المؤسسة.					
سهولة الإتصال مع الموظفين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول نظام العمل.					
تهتم المؤسسة بتوعية العاملين بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.					
تساعد تكنولوجيا المعلومات على الحصول على أي معلومة مالية بشكل دقيق.					

المحور الثالث: الأداء المالي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يساعد الأداء المالي على معرفة نشاط وطبيعة المؤسسة.					
تضع المؤسسة مؤشرات مالية مختلفة لقياس مدى إنجاز الخطط وتحقيق الأهداف.					
يرتكز الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.					
تقوم المؤسسة بالمقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات للتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات والعمل على تفديها في المستقبل.					
يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية.					
تقييم الوضع المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي والإشراف داخل المؤسسة.					
يساهم تقييم الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم.					

المحور الرابع: العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين الأداء المالي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.					
تستخدم المؤسسة التقنيات والأجهزة الإلكترونية في حساب المؤشرات المالية.					
تساعد برمجيات المعلومات في توفير المعلومات لمؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها قصيرة وطويلة الأجل.					
تستخدم تكنولوجيا المعلومات في المقارنة بين الوضعيات المالية لعدة سنوات والتركيز على مواطن القوة وتشخيص الإنحرافات.					
تساعد تكنولوجيا المعلومات في تمكين الموظفين من التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم لتحسين عمليات اتخاذ القرارات المالية.					
تساعد تكنولوجيا المعلومات لتوعية العاملين بأهمية تقييم الوضع المالي وضرورة اتخاذ الإجراءات الرقابية داخل المؤسسة					
تساعد تكنولوجيا المعلومات المؤسسة على تحقيق درجة عالية من السيولة مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة عالية.					

ملخص الدراسة

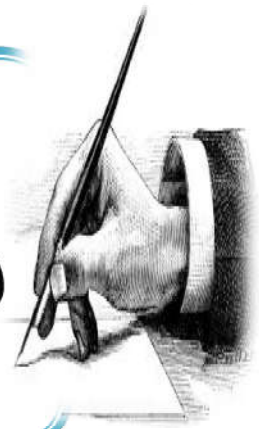

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها، والتطرق إلى المفاهيم النظرية للأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية وإبراز مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر المديرين من خلال التطرق إلى دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة.

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل المتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الأداء المالي، المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة

Study summary:

This study aims to explore the concept of information technology and its components, and to address the theoretical concepts of financial performance in economic institutions while highlighting the contribution of information technology usage to improving financial performance from the perspective of managers, through a field study of a sample of economic institutions in the province of M'Sila.

The study has yielded several results, the most significant of which is the existence of a strong correlation between the independent variable represented by the use of information and communication technology, and the dependent variable represented by financial performance.

Keywords**: **information technology**, **financial performance**, **economic institutions in the province of M'Sila

تم بحمد الله